**توضيح الزيادة للإلحاق, وعلامات الإلحاق**

مبحث فى علم الصرف

إعداد / *محمد سعد حسن*

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

***mohamad.saad@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى توضيح الزيادة للإلحاق, وعلامات الإلحاق**

**الكلمات المفتاحية – الالحاق، الغرض، نعلم**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة توضيح الزيادة للإلحاق, وعلامات الإلحاق**

* **.عنوان المقال**

**توضيح الزيادة للإلحاق:**

**بدايةً: ما الإلحاق، ولماذا يكون؟ وما الغرض منه؟ ولماذا استعملته العرب؟ وهل ذلك قياس, أم سماع؟**

**أولًا: ينبغي أن نعلم أن زيادة الإلحاق سماعية، لا يسوغ أن نقيس عليها إلا ما حُكي عن سيبويه في مضعّف اللام من صيغ التمرين خاصة، وسيبويه أفرد في "الكتاب" أبوابًا سماها: أبواب التمارين, يقول في بداية كلامه:**

**وهذا كلام لم تتكلم به العرب، ولكننا نقيس هذا الكلام على ما تكلموا به، يقول: ابن من ضرب ودخل على زنة دحرج، ضرب فعل ماض ثلاثي، ودخل فعل ماض ثلاثي، وكل منهما مكون من ثلاثة أحرف, ونحن مضطرون إلى استجلاب حرف آخر نكمل به الثلاثة أربعة، ولن نأتي بهذا الحرف من خارج الكلمة، وإنما سنكرّره من داخل الكلمة نفسها، فعندنا: ضرب "ضَ رَ بَ" فعل ماضٍ من ثلاثة أحرف, و"دحرج" فعل ماضٍ على أربعة أحرف, ولا بد أن نصل بصيغة ضرب إلى أربعة أحرف على ميزان دحرج، فنقول: ضربب, لا نزيد في الضاد، ولا نزيد في الراء، وإنما نزيد في الباء التي هي في آخر الكلمة فنكررها، وإذا أدغمتهما ذهب الغرض من وجودهما، والغرض من وجودهما هو الإلحاق، فتقول في ضرب: ضربب، وفي دخل: دخلل، وعلى ذلك فقس، كقولنا: شَمِلَ "شَ مِ لَ" على ميزان دحرج: شملل، زدنا لامًا بعد اللام التي في آخر الفعل الثلاثي.**

**ثانيًا: أن فائدة الإلحاق ترجع إلى الاتساع في اللغة؛ لأن اللغة العربية لها مصادر كثيرة تمدها بزيادات فردية في الكلمات، وترجو أن تزيد في بنائها، فعندنا الاشتقاق وسيلة من وسائل زيادة مفردات اللغة، مثل كلمة "فَهْم" وهو مصدر فعله "فَهِم"، نضع تحت بند الاشتقاق فنقول: فهم يفهم، جئنا بالماضي وجئنا بالمضارع، وافهم جئنا بالأمر. فكلمة واحدة أخذنا منها ثلاث كلمات، ثم بعد ذلك هذه الكلمات الثلاث نزيد فيها لتزيد الكلمة، ففهِم فعل مجرد مكون من ثلاثة أحرف، نزيد فيه حرفًا فيصير: فاهم فصارت أربعة، ونزيد على فاهم حرفًا آخر فتصير تفاهم؛ زادت هذه الكلمة فصارت خمسة أحرف، ثم نزيد ثلاثة أحرف استفهم، ثم بعد ذلك نأخذ من هذه المباني كلها المضارع، والأمر، واسمَ الفاعل، واسمَ المفعول، والصفةَ المشبهة، وهلمَّ جرا.**

**إذًا: الكلمة الواحدة في اللغة العربية -حينما نخضعها لقاعدة الاشتقاق- لا تقلّ عن خمس وسبعين كلمة، أي: نأخذ منها خمسة وسبعين لفظًا، بل إن بعضهم قال: نأخذ منها ثلاثمائة كلمة؛ إذًا: هذا مصدر من مصادر زيادة اللغة.**

**يجيء المصدر الثاني وهو تعريب الكلمات الأجنبية, ثم المصدر الثالث وهو إلحاق كلمة بكلمة, كأن نزيد فيها حرفًا نحو كلمة ضرب لنلحقها بدحرج، فنقول: ضربب، وجلب: جلبب، وجرب: جورب، وهذه كلمات مزيدة، لكن الزيادة فيها للإلحاق، فكلمة ضربب تأخذ حكم كلمة دحرج، فمصدرها ضرباب مثل دحراج، وضربب مثل دحرج، وهكذا حين تلحق كلمة بكلمة تأخذ حكمها.**

**يقول: إن فائدة الإلحاق ترجع إلى الاتساع في اللغة؛ إذ ربما احتاج الشاعر أو الساجع إلى اللفظ الملحق لإقامة الوزن، أو توازن السجع.**

**ثالثًا: أن ما يذكر من الفرق بين الزيادة وغيرها من شروط إلحاق المزيد ومثله -هو كالعلامات للإلحاق، وليس قواعد كلية -كما سيأتي من أنها لا تطرد- وهذا في الأسماء، أما الإلحاق في الأفعال فيكاد ينضبط بأوزان مشهورة، وإن كان في اللغة أوزان أخرى لم تشتهر.**

**إذًا: في الزيادة للإلحاق -قبل أن نستغرق أو نسترسل فيها- ثلاثة شروط، وإن كان كل الأشياء الملحقة سَماعية.**

**فائدة الإلحاق:**

1. **أن كل ما سُمِعَ في الإلحاق سماعي.**
2. **أن فائدة الإلحاق ترجع إلى إثراء اللغة.**
3. **أن ما يذكر من هذه الزيادة وغيرها، ومن شرط إلحاق كلمة بأخرى، أو المزيد بمثله هو كالعلامات للإلحاق.**

**معنى الإلحاق:**

**يقول الرضي في شرحه للشافية و"الكافية": أن تزيد على أصول بناء حرفًا، أو حرفين زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير البناء بتلك الزيادة مثل بناء آخر في عدد الحروف، وحركاتها المعينة والسكنات؛ إذًا: تصير الكلمة على وزن الكلمة تمامًا، فالكلمة الملحقة تأتي على وزن الكلمة الملحقة بها في عدد الحروف, وفي الحركات والسكنات، وفي التصاريف من الماضي والمضارع والأمر، واسمي الفاعل والمفعول، والمصدر إن كان الملحق به فعلًا.**

**إذا ألحقنا فعلًا بفعل؛ خضع الفعل الملحق لكل ما يتعرض له الفعل الملحق به، نحو: حوقل, أي: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وكذلك تشيطن؛ فحوقل ملحق بدحرج، ولننظر إلى حركة الملحق وكذلك حركة الملحق به؛ نجد الحركة واحدة، وموطن السكون واحدًا، والوزن واحدًا، فكله على وزن "فَعْلَلَ"، والثاني -تشيطن- ملحق بتدحرج، ومصدر تدحرَج: تدحرُج، وتشيطَنَ: تشيطُن، والمضارع: يتدحرج، المضارع من تشيطن: يتشيطن، والأمر منهما: تدحرجْ وتشيطنْ، فتشيطن أخذ حكم تدحرج في كل شيء، والتصاريف لا تخفى على أحد.**

**وكذلك الأمر في طريقة التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًّا, لا خماسيًّا نحو: كَوْثر، فالزائد فيه الواو والحركة قبلها فتحة, فالواو هنا ليست حرف مد مثل: عجوز، وإلا خرجت عن أن تكون للإلحاق؛ وإنما هي ساكنة، فهي حرف لين وليست حرف مد؛ لذلك فكوثر ملحقة بجعفر، ونصغر "جعفر" فنقول: جعيفر، ضممنا الجيم، وفتحنا العين، وجئنا بعدها بياء التصغير، وبعدها كُسِرَت الفاء، فصار جُعَيْفِر، وكوثر نقول فيها: كُوَيْثِر، والوزن كالوزن والصورة واحدة، كذلك يشبه في هذا جمع التكسير، فنقول في جعفر: جَعَافِر جمع جعفر، ونقول في كوثر: كَوَاثِر.**

**إذًا: هذا أشبه ذلك في كل شيء؛ في تصغيره وتكسيره، وخضع تمامًا لما يطبق على الملحق به، فنقول في تصغيره: كويثر، وفي تكسيره: كواثر، كما نقول: جعيفر، وجعافر.**

**ومثال ما ألحق بحرفين: ألندد ويلندد، زدنا فيه النون والدال، أو زدنا فيه الهمزة والدال. واللدد هو شديد الخصومة، أو الشدة في الخصومة. فقولنا: "زيادة غير مطردة في إفادة معنى" قيدٌ لإخراج همزة نحو أفعل التفضيل، وميم "مَفْعل" للزمان والمكان والمصدر, وهمزة "أفعل" التفضيل نحو: أنت أفضل من أخيك, فالهمزة فيه ليست للإلحاق؛ لأنها نقلت الفعل إلى الاسمية، وميم مفعَل ومفعِل مثل: أنزلنا منزلًا مباركًا، و"منزل" تكون لاسم الزمان واسم المكان، وكذلك المصدر، وميم مفعلة نحو: منقرة، اسم آلة, فكل هذه الزيادات ليست للإلحاق.**

**ونحو ما ذكر مما اطردت زيادته لإفادة معنى، فليست هذه الزيادات للإلحاق، وإن صارت الكلمة بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة؛ لظهور إفادتها المعاني السالفة، فالهمزة أفادت اسم التفضيل، ومفعِل أفاد اسم الزمان أو اسم المكان أو المصدر، ومفعلة أفادت اسم الآلة، فأفادت معاني خارجة عن الإلحاق؛ فلذلك لا يُسمى ما هي فيه ملحقًا بغيره، فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي.**

**إذًا: الإلحاق هو أن نحيل اللفظ على أنماط, فلا دخل لنا بالمعنى، وإنما نلحق اللفظ باللفظ، وظاهر أن همزة أفعل، وعين فعّل، وألف فاعَل نحو: أكرم، وكرَّم، وكارم من هذا القبيل، وإن وافقت كلها "دحرج" في الوزن، وعدد الحروف وعدد الحركات والسكنات؛ لكنها ليست للإلحاق، وقولنا: في تصغيره وتكسيره؛ للاحتراز عن نحو: كتاب -والألف في حشو الكلمة لا تصلح أن تكون للإلحاق- هذا ليس احترازًا، وإنما هو تنبيه على أن الألف في حشو الكلام لا تكون للإلحاق أبدًا، فليس ملحقًا وإن كان على وزن قِمَطْر؛ لأن جمعه قماطِر، ولا يجمع كتاب على كتائب؛ لأن الشيخ خالفه في التكسير فلا يجمع مثل جمعه؛ لأننا من البداية استبعدنا أن يكون ذلك للإلحاق، بل على كتب، أما جمع شمال على شمائل فغير مُطّرد.**

**وقولنا: لا خماسيًّا قيدٌ في التشبيه بالتصغير والتكسير؛ لإخراج ما ألحق بالخماسي المجرد من ذلك الشبه، نحو: سميدع للسيد الكريم, الشريف الموطأ الأكناف، وهو بالدال على الأصح وليس بالذال "سميذع", وسميدع وعملَّس كلاهما ملحق بسفرجل, وسفرجل خماسي وألحقنا سميدع به، وألحقنا عملَّس به ليأخذ حكمَه، فإذا صُغّرا أو جُمعا جمع تكسير حذف منهما الحرف الزائد وهو غير آخر.**

**فسفرجل لفظٌ مكونٌ من خمسة أحرف: السين، والفاء، والراء، والجيم، واللام، فإذا أردنا أن نصغّر اضطررنا لحذف حرف منه, فإذا حذفنا الجيم قلنا: سُفَيْرِل، وإذا حذفنا اللام قلنا: سُفَيْرِج، فإذا ألحقنا بسفرجل لفظًا اضطررنا لحذف الحرف الزائد منه, فكيف لا نحذف الحرف الزائد للإلحاق؟ فإذا صغر أو جمع جمع تكسير حذف منه الحرف الزائد، وهو غير آخر، ولا يبقى الزائد حينئذ إلا إذا كان حرف لين قبل الآخر. وحرف اللين هو الساكن بحركة قبله غير مناسبة له، أي: الياء تكون ساكنة وقبلها فتحة، والواو تكون ساكنة وقبلها فتحة؛ لأنها لا تكون حرف لين وقبلها حركة مناسبة لها.**

**ولا يبقى الزائد حينئذٍ إلا إذا كان حرف لين قبل الآخر كنهير، فالياء قبل الراء ساكنة والهاء مفتوحة، فنقول فيها: كُنَيْهِير بالحفاظ على الياء التي قبل آخر اللفظ، وفي جمع وتصغير كنهوَل بوزن فعلول، وهو السحاب المتراكم، ويحذف الزائد من نحو: قِرشبّ ملحقًا بجردَحْل، وهو آخر.**

**فتلخص لنا: أن الملحق بالخماسي يحذف منه الزائد أيًّا كان، إلا إن كان لينًا -أي: الواو ساكنة وقبلها فتحة، والياء ساكنة وقبلها فتحة- فلا يحذف منه آخره فقط. كما يحذف آخر الخماسي الأصول في التصغير والتكسير, فنقول في تصغير سفرجل وجردحْل: سفيرج وجريدح؛ حذفنا الخامس الذي هو اللام في سفرجل، وحذفنا اللام في جردحل، وفي تكسيرهما: سفارج وجرادح بحذف الآخر لا غير.**

**أما الملحق بالرباعي فإنه شبيهٌ به فيما ذكر باطراد، فالملحق بالرباعي مثل الملحق بجعفر لا يحذف منه شيء, نحو: قريدد وكويثر؛ بل أبقينا على الحروف الأربعة، أما الملحق بالخماسي فلا بد فيه من حذفٍ؛ لأننا نحذف من أصول سفرجل وجردحل, وكل حروفهما أصلية؛ فنحذف منهما الخامس، ونحذف مما ألحق بهما أيضًا الخامس، وذلك حذف مطرد.**

**إذًا: تلخص لنا في الإلحاق أن الملحق بالرباعي لا يحذف منه شيء عند التصغير أو التكسير، فنقول في كوثر: كويثر في التصغير، وكواثر في الجمع كما نقول في جعفر الملحق به: جعيفر، وجعافر، أما الملحق بالخماسي فيحذف منه الزائد أيًّا كان! في وسط الكلمة، في آخر الكلمة، في أول الكلمة؛ إلا إن كان الزائد حرف لين -وهو الواو الساكنة وحركة الفتحة قبلها، أو الياء الساكنة وحركة الفتحة قبلها- ولا يحذف منه آخره فقط كما يحذف آخر الخماسي، وإنما يحذف الزائد أيًّا كان، كما يحذف آخر الخماسي الأصول في التصغير والتكسير. هذا معنى الإلحاق، وحكم الإلحاق.**

**علامات الإلحاق:**

**لكي نعرف إلحاق اللفظ، أو عدمه لا بد لنا من ضابط؛ أول شيء: ألّا تطرد زيادة؛ لإفادة معنى زائد على معنى الأصل.**

**اتفقنا أن حروف الزيادة لا تزاد في الكلمات، ولا يحكم بزيادتها إلا إذا أعطتنا معنًى جديدًا لم يكن في الكلمة قبل الزيادة، أو كانت لتكثير الكلمة، أو كانت لإمكان النطق بالساكن، سواء في أول الكلام كما في فعل الأمر، أو في آخر الكلام كما في فعل الأمر الذي بقي على حرف واحد، أما إذا كانت الزيادة تعطينا معنى المضارعة؛ فهذه ليست للإلحاق، أو الزيادة لمعنى يعطينا اشتراك الفعل مع اسم الفاعل واسم المفعول، وهذه كلها زيادات لا تخضع لقاعدة الإلحاق.**

**فمثلًا: كلمة "ضرب" تدل على حدث وزمن؛ فالحدث وقع في الزمن الماضي، و"يضرب" تدل على حدث وزمن، وأن الزمن هنا يختلف عن الزمن في "ضرب"، فهو يدل على الحال والاستقبال، إذًا: "اضرب" تدل على حدث مطلوب تنفيذه؛ فكل صيغة هنا جاءت لتدل على معنى، فإذا قلنا: "ضارَب" فالألف هنا زادت على معنى "ضرب" معنًى جديدًا.**

**فذلك ليس بالإلحاق؛ لأن الإلحاق لا تكون الزيادة دالة على معنى جديد غير المعنى الأصلي، نحو قولك: عملس، وجحفل، وجحنفل، فكل هذه لا تدل على معنى جديد، وإنما الدلالة على المعنى قائمة حتى مع الزيادة، ويجوز أن يتغير المعنى الأصلي بزيادة الإلحاق كما في جلبب وجلَب، وحوقل وحقل، وحوقل أي: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا لفظ منحوت بالجملة، أما حقلت الفرس من باب تعب: أصابها وَجَعٌ في بطنها من أكل التراب. فإن معنى المزيد يخالف معنى الأصل في كلٍّ منهما، وذلك واضح؛ بل نص العلماء على أن الأصل قد لا يكون له معنى، فيصبح بزيادة الإلحاق ذا معنى، وذلك نحو: كوكب؛ زدنا الواو لتفصل بين الكافين، فإنه لا معنى لككب بدون حرف الإلحاق, فإذا جئنا له بواو الإلحاق صار له معنى، وهو الدلالة على النجم أو غيره.**

**من العلامات أيضًا: ألا يدغم الحرفان المتماثلان مع موجب الإدغام, فإذا التقى حرفان متماثلان في كلمة واحدة وجب أو قوي الإدغام، لكن في الإلحاق مع تجاور المثلين لا يمكن لنا أن ندغم كما في قولنا: ضربب وجلبب, فموجب الإدغام يمكن أن يأتي، لكننا لا ندغم؛ لأننا إذا أدغمنا فقدنا الحرف الذي جئنا من أجله وهو الإلحاق, نحو: قردد للأرض الغليظة المرتفعة, وقعدد، واقعنسس، فالأول ملحق بجعفر، والثاني ببرثن، والثالث باحرنجم، وإنما لم يدغم فيها؛ لأننا نحافظ على وزن المزيد لكي يتماثل مع وزن الملحق به, ولذا وجب الإدغام فيما مر، وأشد وأحمر؛ لأن الزيادة فيهما لمعنى وليست للإلحاق، فلم يراعوا الغرض اللفظي.**

**فأن توجد الكلمة المزيد فيها موافقةً لوزن من الأوزان الأصلية -الأوزان الأصلية المعتمدة في اللغة العربية- في الحركات والسكنات, أو لوزن من الأوزان المزيد فيها، وشرط هذا أن يكون حرف الإلحاق متحدًا ذاتًا وموضعًا في الملحق، والملحق به كما في همزة ونون اقعنسس، وتاء تشيطن للإلحاق باحرنجم وتدحرج.**

**وهذا الشرط خاصّ بحرف الإلحاق إذا لم يكن مقابلًا للحرف الأصلي، أما مقابل الأصل فلا يشترط فيه ذلك؛ بل قد يكون مخالفًا فيه -وهو الكثير- كجوهر ملحقًا بجعفر، وقد يكون متحدًا وهو قليل نحو: سُلَّم ملحقًا بطُحْلَب، وهو مجرد اتفاقًا، ولنا أن نلحقه بجخدب، وحينئذ يختلف الحرفان، وإنما يكثر ذلك في مزيد الثلاثي من الأفعال.**

**إذا عرفنا هذا؛ سهُل علينا أن نحكم بالإلحاق على نحو: جِلَِّق -بكسر الجيم، وتشديد اللام المفتوحة والمكسورة-ودمشق، وجدول، ورَعْشَن -بفتحتين بينهما ساكن- وعقنقل، واحرنبى أي: تهيأ للغضب والشّرّ، ويقال فيه: احرنبأ بالهمزة في آخره، ويستعمل مسندًا للعاقل وغيره.**

**وهذه طرائف من الأسماء المزيد فيها للإلحاق؛ لتكون نبراسًا لنا ينير السبيل:**

**أولًا: من الملحق بالرباعي: جوهر، وزينب, وجدول، ومهدد -اسم امرأة- وأرطى، وعِرْدِن -مشية فيها انحراف لنشاط صاحبها- وفَرْسَن -وهو للبعير كالحافر للدابة في طرفي الخفين- وسَنْبت -وهي الحقبة من الدهر- وعَنسل -للناقة السريعة- وعنبس من العبوس للأسد، وخِدَبّ بكسر ففتح فشدّ للضخم، وقُنْبَر، وعُمْدَد، يقال: ما لي عنده عمدد، أي: يَدٌ أو بُدٌّ، وأوزانها على التوالي: فَوْعَل، وفَيْعَل، وفَعْوَل، وفَعْلَل، وفَعْلَى، وفِعْلِن -بكسرتين بينهما سكون- وفَعْلَن -بفتحتين بينهما سكون- وفَنْعَل -بفتح فسكون- وفِعَلّ، وفُعْنَل -بضم فسكون- وفُعْلَل بالضبط السابق مكرر اللام؛ هذه ألفاظٌ كثيرةٌ ملحقة بالرباعي.**

**ثانيًا: من الملحق بالخماسي مزيد الثلاثي، وهو نوعان: ملحق بسفرجل كصمحمح للرجل الشديد، وكروس للعظيم الرأس من الناس، وعسوسل للكثير اللحم الضخم الرخو، وعصنصل، وخفيدز وخفيفز وصفين للسريع من الظلمان؛ جمع ظليم وهو ذكر النعام، وألندد ويلندد شديد الخصومة، وحبنطى لعظيم البطن ملحق بجِرْدَحْل, وهو الضخم من الإبل للذكر والأنثى نحو: إردَبّ، وإنقحل بالنون بعدها قاف، وهو وصفٌ للرجل الذي يبس جلده على عظمه من الجوع.**

**ثالثًا: من الملحق بالخماسي مزيد الرباعي، وهو نوعان أيضًا: الأول: ملحق بسفرجل نحو: جحنفل، وحبوقر، وعملس، وفدوكس، والثاني: ملحق بجردَحْل، وهو قرشب، وعلكَدّ، ويقال: علكُد للضخم.**

**حقيقة: إن كثيرًا من الألفاظ الملحقة غير مستعملة وغير متداولة بين الناس في كلامهم، وإنما نعتبرها ألفاظًا متحفية, أي: إنها محفوظة لنا في متحف اللغة، نرجع إليها كلما عَنّ لنا ذلك. هذا هو المزيد للإلحاق، ومعنى الإلحاق، والغرض من الإلحاق، وأدلة الإلحاق، ثم بعض الألفاظ الملحقة وغير الشائعة بين الناس.**

**المراجع والمصادر**

1. **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**